الاصلاحات الاقتصادية والادارية على عهد أبى جعفر المنصــور

(١٣٦ ـــ ١٥٨ هـ)

دكتور / على محمد على البتانونى
كلية الآداب ـــ فرع الخرطوم

التمهيـــــد :

المساحة الزمنية للبحث ، قد تأتى بى عند بدايات قيام الدولة الأموية (٤١ ـــ ١٣٢ هـ) فالسياسة الاقتصادية لخلفاء بنى أمية ، والتى شكلت نقطة محورية فى العلاقات مع الشعوب الخاضعة للعرب ، المدرجة فى ظل قاعدة الغالب والمغلوب ، هذه السياسة أوقعت الأمويين فى المأزق التاريخى الذى استحال على دولتهم الخروج منه ، بعد تفاقم النقمة الشعبية على سياستهم فى مطلع القرن الثانى الهجرى .

فبنهاية عهد معاوية بن أبى سفيان (٤٠ ـــ ٦٠ هـ) تأسس نوع من الاقطاع فى أرجاء الامبراطورية الاسلامية[١] ، وهــكذا نشأت أرستقراطية إسلامية من ملاك الأرض جمعت الدولة الاسلامية قدرا كبيرا من مواردها ، إذ كان الارستقراطيون الجدد رجالا أقوياء ، لا يمكن فرض ضرائب عليهم بدقة ، ومن ثم وقع العبء على الطبقات الفقيرة ، وصار الخلفاء الأمويون مثل معاوية ، عبد الملك والوليد وهشام وولاتهم الأقوياء مثل الحجاج الثقفى وخالد القسرى من أعظم ملاك الأرض فى الدولة الاسلامية[٢] .

لم يلتزم الأمويون بالنظــم الماليــة التى قــررها أســلافهم

---

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ص ١٩٩ ـــ ٢٠١ ، مؤسسة المعارف بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٢) الطبرى : تاريخــه جـ ٦ ص ٢٤٢ ـــ ٢٨١ ، دار المعــارف ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

الراشدون[*] ، وقد كتب معاوية الى والى مصر (أن زد على كل امرىء من القبط قيراطا)[٣]** .

وفى اليمن نجد أيضا نماذج مماثلة ، حيث مارس الوالى أسوأ أنواع الابتزاز طورا فى مصادرة الممتلكات الخاصة ، وطورا بفرض ضريبة ثابتة فوق الضريبة القانونية وهى العشر[٤] .

وكان حدوث ذلك فى ولاية عريقة صافية العروبة له دلالة واضحة ومهمة ، حيث يعطينا الحق فى الافتراض بأن الأوضاع كانت أشـــد سوءا فى الولايات الاخرى الخاضعة الدولة الأموية .

ولعل فى التفاصيل التى زودنا بها القاضى أبو يوسف فى كتـــابه (الخراج) ما يلقى نظرة فريدة على الادارة الأموية فى بلاد ما بين النهرين (أرض الجزيرة) فقد قرر واليها زياد بن غنم الفهرى بمبادرة خاصة إضافة دينار فوق الضريبة العينية المعروفة[٥] .

ولكن هذه النفقات العادية والاستثنائية التى فرضت على كاهل شعوب الولايات الاسلامية ، لم تكن الثغرة الوحيدة فى ادارة يتسم نظامها الضرائبى بالشدة ، بعد أن أصبحت جباية الأموال أو نهبها هدف موظفى الخراج الرئيسى ومع أن عمال الخراج لم يكن يخامرهم الشك فى المصير الذى ينتظرهم بعد عزلهم ، فلم يدخروا سبيلا للاثراء وتكديس الأموال غير عابئين بما يجر ذلك من ارهاق الشعب بمختلف

---

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٢١٧ .

(*) النظم المالية فى عهد الراشدين : ديناران على كل رجل واخرج النساء والصبيان من ذلك . فتوح البلدان ص ٣٠٦ .

(**) زيادة الضرائب على سكان مصر ربما يرجع ... أن مصر فتحت عنوة ، وان أهلها ارقاء حيث لا يوجد ما يحول دون زيادة الضريبة المفروضة عليهـــم .

(٤) المصـــدر السابق ص ٧٣ .

(٥) أبو يوسف : الخراج ص ٢٣ ، ط القاهرة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م .

أنواع الضرائب ، طالما كانوا مطمئنين ساعة الحساب الى رضا الدولة وسكوتها بدفع جزء من أموالهم الطائلة • وكان من الطبيعى أن يقع العبء كله على كاهل شعوب الولايات ، الذى لم يتح لهم إســماع أصواتهم أو ظلامتهم الى السلطة المركزية[٦] •

هذه اللوحة القاتمة بتعميم هذه الوقائع التى أشرنا اليها على كافة المناطق التى سيطر عليها الأمويون أو الحقبة المتزامنة مع خلافتهم ، ذلك أن الخلل الذى تحدثت عنه ، لم يكن إلا مجرد استعراض للوقائع التى ذكرتها المصادر التى اعتمدنا عليها دون أن يكون فى استطاعتنا تجاهل ملاحظتين اثنتين[٧] :

١ ــ أننا لا نعرف سوى القليل عن أوضاع الشعوب المغلوبة ومعاناتها ، وذلك يعود الى أن المؤرخين العرب لم يكترثوا لهذا النوع من الأخبار ، التى ظلت على هامش كتاباتهم •

٢ ــ أن الأحداث المعروضة على الرغم من ضآلتها كمادة تاريخية تسوغ الرأى السلبى فى تقويم الادارة المالية الأموية •

ومن اليسير علينا الاستنتاج بأن الانتفاضات قامت فى كل أرجاء الامبراطورية الاسلامية بعد أن جمعتهم القضية المشتركة : الكراهية للادارة الأموية[٨] •

وطبيعى أن موارد الدولة الأموية أخذت تنقص شيئا فشيئا ، وأصبحت الحروب الأهلية تمثل عبئا ثقيلا لا يحتمل مما نهك قوة الدولة

---

(٦) الطبرى : تاريخه جـ ٦ ص ٣١٩ ــ ٣٢١ •

(٧) فان فلوتن : الدولة الأموية والمعارضة ص ٩٢ ترجمة د. ابراهيم بيضون ، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ط. ثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م •

(٨) الطبرى : تاريخه . الحوادث من عام ١٢٠ ــ ١٣٢ هـ .

الاسلامية العربية فى نهاية عهدها (١٢٥ ــ ١٣٢ هـ) فقد توقفت روافد الانتـــاج •

••• فقد تعطلت الزراعة طوال سنين كثيرة نتيجة أعمال تخريب متعمدة لضفاف الأنهار من أجل استعمال المسطحات المائية كعوامل حماية أحيانا أو عوامل عرقلة أمام تقدم جيوش الدولة ، ونتيجة هذا الصراع أن هجر قسم كبير من المزارعين لأراضيهم ، أما باقى المزارعين فلابد أنهم تأثروا الى حد كبير بالاجراءات التعسفية فى جباية الضرائب تحت وطأة ظروف المعارك •

وحيث أن الأراضى الزراعية وما يفرض عليها أو على الناتج منها كانت تمثل العمود الفقرى لاقتصاد الدولة الأموية فكان من الطبيعى أن تجف موارد بيت المال •

واذا كانت الأضرار لحقت بالنشاط الزراعى فان النشاط الصناعى القائم على الانتاج الزراعى وكذا النشاط التجارى قد تضرر أيضا ، فقد تعطلت المواصلات النهرية ، ولم يكن هناك من نشاط زراعى يمد النشاط الصناعى والتجارى بمستلزماته وهذا أدى الى شلل التجارة البحرية شللا تاما •

كما تميزت الفترة من تأسيس الدولة العباسية (١٣٢ ــ ١٣٦ هـ) وهى فترة خلافة أبى العباس السفاح ــ بأنها حفلت بالأحداث العظام وبالأعداء يتربصون بالدولة العباسية من كل جانب ، لذا أمضى السفاح مدة خلافته فى إخماد الثورات والفتن(٩) ولم يتفرغ أبو العباس لوضع أساس ثابت للادارة لانصرافه انصرافا تاما الى توطيد دعائم الدولة وذلك يعطينا الحق فى الافتراض بأن الأوضاع المالية والادارية فى الدولة العباسية خلال الفترة المذكورة ظلت كما كانت فى عهد الدولة الأمـــوية •

---

(٩) الطبرى : تاريخه • الحوادث من عام ١٣٢ ــ ١٣٦ هـ •

طرق معالجة الأزمات الاقتصادية على عهد أبى جعفر المنصور :

ورث العباسيون ملكا عريضا ، بل امبراطورية واسعة الأرجاء ، ولكن الادارة الاقتصادية قد انهارت خلال الفترة الأخيرة من حكم الدولة الأموية (١٢٥ — ١٣٢ هـ) من جراء الفتن المتوالية والحروب التى ختم بها عهد هذه الدولة .

أدرك أبو جعفر المنصور (١٣٦ — ١٥٨ هـ) أن الاقتصاد هو العمود الفقرى لبناء الدولة والحضارة ، وأنه لابد من ايجاد تنظيم ادارى ومالى جديد لتنظيم الموارد الاقتصادية للدولة ضمانا لاستقرار السكان ورفاهيتهم ، وتحقيقا لقوة الدولة بين جيرانها الأعداء — الدولة البيزنطية — ومساهمتها فى تعزيز ودعم الأمن والاستقرار الداخلى ، لذا كان تنظيم الدولة ، وضبط أمورها ، ووضع القواعد كان متروكا لأبى جعفر المنصور .

يقول صاحب الفخرى (أعلم أن المنصور هو الذى أصل الدولة ، وضبط المملكة ، ورتب القواعد ، وأقام الناموس ، ووضع أشسياء ذال بال)[١٠] .

كانت المكونات الأساسية لمعالجة هذه الأزمات تقوم على عدة دعائم من أهمها : —

أولا — المكونات الأساسية للنظام المـــالى :

لا تخرج أهداف النظام المالى عن الأهداف المتعارف عليها للسياسة الاقتصادية بصفة عامة ، ألا وهى تسهيل النمو الاقتصادى ، وتحقيـــق الاستقرار فى مستويات النشاط الاقتصادى والأسعار .

كان بيت المال فى الدولة العباسية هو الركن الأساسى للنظام

---

(١٠) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٣٦ ، ١٣٧ ط. القاهرة ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٣ م .

المالى الاسلامى والاجتماعى والاقتصادى ودعامته القوية ، وتقوم ركائزه المالية على : الخراج ، والجــزية ، والعشــور ، والغنيمة ، والزكاة •

فالأموال هى عصب الحروب ، وبدونها لا تدور رحى الحرب كما ينبغى ولا تؤدى الى النصر ، ولما كان الجهاد بالمال تد فتر بين المؤمنين ، لذا أصبح بيت المال يقوم على ركيزة الخراج والجزية فحسب ، لذا اعتنى أبو جعفر المنصور عناية كبيرة بتنمية موارد الدولة ، وأخــذ يتوصل الى المال بكل طريق لمواجهة العجز الخطير فى ميزانية الدولة فأحدث نظام المصادرات وهى أبشع صور الضرائب غير الاسلامية ، إذ كانت تستغرق مالية الشخص المصادر فلا يبقى له من المال ما يقضى به شئونه الخاصة •

١ ـ المصــادرات :

ففى سنة ١٣٧ هـ قضى أبو جعفر المنصور على عمه : عبد الله بن على من أجل التخلص من المنافسين ، وتوحيد السلطة وجمع الموارد • وكان عبد الله بن على مستأثرا بولاية الشام ، وادعى الخلافة ، ولما هزم جوى أبو مسلم الخراسانى عسكره ، ثم جمع أبو مسلم فى عسكره من الأموال فى حظيره ، وقد أصاب متاعا وجواهر كثيرة ، حتى أن اللآلىء والدراهم كانت منثورة فى تلك الحظيرة يتقلب فيها الحراس ، وأرسل أبو جعفر من يحصى هذه الأموال فغضــب أبو مســلم وتوجه الى خراسان •

وفى نفس السنة ١٣٧ هـ خرج سنباذ غضبا لمقتل أبى مسلم ، ونهب الخزائن التى خلفها أبو مسلم بالرى ، ولم يوجهها الى أبى جعفر ، وأرسل اليه من يقاتله ، فهزم وأخذت الخزائن(١١) •

---

(١١) خليفة بن خياط : تاريخه جـ ٢ ص ٤١١ ، ٤٤٢ وما بعدها ، ط. القاهرة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م •

وفى عام ١٥٥ هـ عزل أبو جعفر أخاه العباس بن محمد عن الجزيرة الفراتيه وغرمه مالا كثيرا[١٢] ، كما ألزم خالد بن يرمك[*] ثلاثة آلاف ألف درهم[١٣] .

وقد حوت المصادر التاريخية كثيرا من حوادث المصادرات التى كان يرمى أبو جعفر من ورائها تجميع الأموال .

٢ ـ تعـديل ضرائب السـواد :

لمـا كانت الأرض هى المصدر الأساسى للضرائب ، وهى أكثر الموارد المالية انتظاما ، لذلك اعتمد عليها نظام الضرائب فى عهد أبى جعفر اعتمادا خاصا ، فمن الاجراءات المالية التى تستهدف تجميع الأموال ، تعديل السواد ، ومعنى تعديل السواد اعادة النظر فى مقادير الضرائب المربوطة على الكور الزراعية . ولقد أمكن تحديد الخراج باحدى وسيلتين : إما أن يحسب تبعا للمحصول وبنسب مئوية تتفاوت بتفاوت خصب الأرض وطبيعة الزراعة ، فكانت هذه الضريبة متغيرة فى قيمتها الأساسية وتدعى بالمقاسمة ، واما أن يحسب الخراج على أساس وحدة الاستثمار التى تتغير بتغير المردود أو ظروف العمـل وهذا ما يسمى بحساب المساحة ، فكانت الوسيلتان تستخدمان سواء بسواء ، ولم تتغلب احداهما على الاخرى تغلبا مطلقا .

ويذكر الطبرى أن نسبة المقاسمة فى الخراج كانت الثلث والربع والخمس حسب أسلوب الرى والعمارة ، ويورد الجهشيارى نفس النسب[١٤] . كما يذكر الطبرى أن أبا جعفر منع تحويل الأراضى

---

(١٢) الطبرى : تاريخـــه جـ ٨ ص ٤٦ .

(١٣) المصدر السابق : جـ ٨ ص ٥٤ .

(*) والــرد : الوزراء البرامكة فى عهد الرشيد .

(١٤) الطــبرى : تاريخه جـ ٨ ص ٦١٧ ، الجهشيارى : الوزراء والكتاب ص ٤ ط. القاهرة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٨ م .

الخراجية (بالنسب المذكورة عاليه) الى أراضى عشرية[١٥] .

وعدد الماوردى ثلاثة طرق لتقويم الخراج :

١ ــ كان الخراج يقوم على أساس مساحة القرية كلها دون اعتبار للمنطقة المزروعة فعلا .

٢ ــ كانت المساحة المزروعة كلها تكون قاعدة للتقويم .

٣ ــ كان الخراج الكلى يقسم ، وتأخذ الدولة نصيبها[١٦] .

وبناء على التقارير النادرة التى أطلعنا عليها عن تفاصيل الادارة المالية فى تلك الفترة يمكن القول أن الطرق الثلاث التى عددها الماوردى قد استخدمت فى العصر العباسى الأول[١٧] ولكن لا نستطيع القطع بأى طرق كان الخراج فى عهد أبى جعفر المنصور ولو أننا نرجح أن أبا جعفر المنصور قد أخذ بالطريقة الأولى لزيادة دخل الدولة .

وهذه القرارات الاقتصادية من شأنها زيادة دخل الدولة ، ولو أن المصادر التاريخية لم توضح مقدار الأموال التى عادت على الدولة العباسية من جراء هذه السياسة ، لافتقاد هــذه الفترة من المؤرخ الاقتصادى إلا أننا نؤكد أنها ضاعفت داخل الدولة العباسية .

٢ ــ المبانى العامة وغيرها من المنشآت :

كان من أهم الأعمال الاقتصادية التى قام بها أبو جعفر المنصور بناؤه مدينة بغداد سنة ١٤٥ هـ ، فالى جانب الأغراض الســياسية والحربية التى أريد بها أن تتحقق من هذا البناء ، كان فى مقدمة ما قصد

---

(١٥) الطبرى : تاريخــه جـ ٨ ص ٦١٧ .

(١٦) الماوردى : الأحكام السلطانية ــ الفصل الثالث عشر ، ط . القاهرة ١٣٢٩ هـ / ١٩٠٩ م .

(١٧) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٦٠ .

إليه المنصور أن يتحقق غرض اقتصادى هام : أن تكون بغداد مركزا تجاريا عالميا ، فقد خط المدينة على نهر دجلة وقال كما ذكر الطبرى (هذه دجلة بيننا وبين الصين شيء ، يأتينا منها كل ما فى البحر ، وتأتينا الميرة من الجزيرة وما حول ذلك ، وهذا الفرات يجيء فيه كل شيء من الشام والرقة وما حل ذلك)[١٨] .

صارت بغداد بفضل الشبكة النهرية العظيمة الممتدة من منطقتها ، وعلى امتداد دجلة والفرات واسطة عقد طريق الخليج العربى والمهيمن على ثرواته الكبرى فتأتيها التجارات والميره برا وبحرا بأيسر السعى ، حتى تكامل بها كل متجر يحمل من الشرق والغرب ، فانه يحمل اليها من الهند والسند والصين والتبت والترك والديلم والخزر والحبشة وسائر البلدان ، حتى تكون بها من تجارات البلدان أكثر مما فى تلك البلدان التى خرجت التجارات منها (حتى كأنما سيقت اليها خيرات الأرض ، وجمعت فيها ذخائر الدنيا ، وتكاملت بها بركات العالم)[١٩] .

وبنى المنصور عددا من المدن المجاورة لبغداد ، كان الهدف منها أن تكون ضواحى تجارية وعسكرية لعاصمة بلاده ، فبنى مدينة الكرخ سنة ١٤٦ هـ ، ويقول البغدادى عن بناء الكرخ : إن المنصور وضع أساس الكرخ فى الجهة الجنوبية بين الصراة ونهر عيسى ، ونقل اليها أسواق بغداد ، وأفرد لكل فرقة سوقا خاصة[٢٠] .

كما بنى مدينة الرصافة سنة ١٥١ هـ وتقع فى الجانب الشرقى من بغداد ، وعمل لها سورا وخندقا وميدانا وبستانا ، وأجرى لها الماء ، فكان الماء يجرى من نهر المهدى الى الرصافة[٢١] .

---

(١٨) الطبرى : تاريخه جـ ٧ ص ٢٣٤ .

(١٩) اليعقوبى : تاريخه ص ٣٤ ، ط. ليدن ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٣ م .

(٢٠) البغدادى : تاريخ بغداد جـ ١ ص ٨٠ ، ط. القاهرة ١٣٤٩ هـ / ١٩٢٩ م .

(٢١) الطبرى : تاريخ الطبرى جـ ٨ ص ٣٧ .

٤ ــ العنـــاية بالزراعة والتجارة :

ولما كانت أقطار الدولة العباسية من الأقطار الزراعية التى تعتمد اقتصادياتها على الزراعة بدرجة كبيرة ، ولها أهمية تفوق ما سواها من الأمور الاقتصادية الاخرى كالتجارة والصـــناعة ، فقد أدرك أبو جعفر المنصور العلاقة الوثيقة بين الانتـــاج الزراعى وايرادات الدولة ، فكلما كثر الانتاج زاد دخل الأفراد والجماعات والدولة ، ولذا كانت مساعدة الفلاحين والاهتمام بالرى والمساهمة فى تحسين وسائل الانتاج الزراعى ، يعتبر سياسة مالية مستنيرة كما نالت الأراضى حظا وافرا من الرعاية والعناية ، فامتدت بها شبكة واسعة النطاق من الترع والمصارف فتحسنت زراعتها وأعطت انتاجا وفيرا .

وقد ذكر البغدادى أن المنصور اعتنى عناية كبيرة بمرافق الدولة ، فرصد الأموال للانفاق منها على تطهير الأنهار وحفر الترع ، واقامة الجسور ، وبناء المدن ، وكان أبو جعفر رغم ما عرف عنه من تقتير على نفسه ينفق أموالا كثيرة على بناء بغداد وعمارة مرافقها(٢٢) .

كما أنفق المنصور أموالا كثيرة لحفر نهر كبير بجوار البصرة لاصلاح الأراضى بهذه الناحية(٢٣) .

٥ ــ الصـــــناعة :

ترتب على ازدهار الزراعة ووفرة الانتاج الزراعى ، والانتاج المعدنى ظهور صناعات متعددة ســواء أكانت للاســتهلاك المحلى أو للاستهلاك العالمى ، وقد كانت التجارة عامل من عوامل ازدهار الصناعة أيضا ويكفى أن نلقى نظرة على كتاب رسائل إخوان الصفا لنتعرف على الصناعات بأنواعها فى صدر الدولة العباسية .

---

(٢٢) البغدادى : تاريخ بغـــداد ج ١ ص ٦٩ .

(٢٣) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٤٤٥ .

٦ ــ التجـــــارة :

لقد بلغت التجارة أوجها فى عهد أبى جعفر المنصـــور والعصر العباسى الأول ، إذ أسس أبو جعفر بغداد عاصمة للدولة العباسية على ضفاف دجلة ، مما أدى الى تقدم التجارة والملاحة فى الخليج العربى حيث أصبحت بغداد مركزا للتجارة الصادرة عن الخليج والواردة اليه ، ولقد انطلقت من الخليج الى الهنـــد وشرق افريقيا .

وهكذا كانت تجارة الخليج والبحر الأحمر تحتاج الى أن تمر وسط أراضى تابعة للدولة العباسية مما جعل العباسيون يصبحون التاجر والمستهلك فى الوقت نفســـه .

وكانت أهم الموارد الاقتصادية فى هذا العصر ممثلة فى التجارة وذلك راجع لأن العباسيين سيطروا على الطرق التجارية الثلاث التى كانت حافلة بالتجارة بدلا من جحافل الجيوش والامدادات العسكرية[٢٤] فتابعوا الطريق البرى الشرقى مع ايران وما وراء النهـــر وشرق أوروبا[٢٥] .

وفى الطريق الجنوبى والغربى مع الجزيرة العربية والشـــام ومصر وشمال أفريقية هذه الأراضى كانت تابعة للدولة العباسية[٣٦] .

ولم يقف أمر التجارة عند هذا الحد ، بل كانت سفن العرب تمخر من البصرة وغيرها من موانى الخليج فى المحيط الهندى ، حتى وصلت الى سواحل المحيط الهادى بقصد التبادل التجارى[٣٧] .

---

(٢٤) العسكرى : الملاحة فى الخليج ص ٦٦ ط. القاهرة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

(٢٥) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٦٠٤ — ٦٠٦ .

(٢٦) ابن حوقل : صورة الأرض ص ٥٣ ط. القاهرة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

(٢٧) المسعودى : مروج الذهب جـ ١ ص ١٠٣ — ١٠٥ ، ط. القاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

وكان لاختيار مواقع بغداد من قبل الخليفة أبى جعفر على الجانب الغربى من نهر دجلة أثر فى تقدم التجارة فى العراق والخليج العربى ، ومن هنا نعتبر أن اختيار موقع بغداد كان يعتبر حدثا هاما فى تاريخ العلاقات التجارية بين الهند والعرب فلقد ارتبطت بغداد بواسطة نهرى دجلة والفرات — اللذان يصبان فى الخليج بطرق نهرية مباشرة مع شط العرب[٣٨] ومن ثم كان لموقع بغداد على نهرى دجلة والفرات دلالة جودة ذلك لأن دجلة كان يمثل الذراع الأولى للخليج العربى ، كما أن الفرات يمثل الذراع الثانى ، إذ أن هذا الموقع جعلها السوق الطبيعى للتجارة الداخلية ، فدجلة والفرات يصلان بينها وبين الطرق البحرية فى الجنوب ، وبينهما وبين أرمينا والشام فى الشمال والغرب فى حين أن طريق خراسان جعلها مركز التجارة بايران وأواسط آسيا[٣٩] .

٧ — الاقتصاد فى المصروفات والاشراف المالى :

وكان مذهب المنصور المالى حبه (للاقتصاد) فى المصروفات ، فبهذا اشتهر ، والأمثلة على ذلك عديدة ، ترويها كتب التاريخ والأدب ، كما تدل عليه أقواله ومن هذه الأمثلة :

(أ) الاقتصاد فى مصروفات الجيش العباسى :

عندما آلت الخلافة الى بنى العباس سنة ١٣٢ هـ ، جعل أبو العباس السفاح أول خلفائهم راتب الجندى ثمانين درهما فى الشهر (٩٦٠ درهما كل عام) وأمر من شهد واقعة الزاب بخمسمائة ، كما خص القواد

---

(٢٨) السابق جـ ٢ ص ٢٢٧ .

(٢٩) ابن حوقل : صورة الأرض ص ٣٤ ، ط. بيروت ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م .

وأهل القوم والسوابق فيهم بخواص سنية يجريها لكل رجل بقـــدر استحقاقه[٣٠] .

وهكذا فرض العباس لكل جندى ٨٠ درهما فى الشهر وأجرى الخواص من القادة منحا نقدية عظيمة .

على أن راتب الجندى لم يبق كما هو فقد أنقصه أبو جعفـــر المنصور الى ٦٠ درهما ، كما لم تشر المصادر التاريخية الى منح نقدية فى عهده[٣١] ربما ظنا منه أن ذلك مفسدة للجند لأنهم سوف يحاربون طمعا فى المنح والهدايا وليس امتثالا للأوامر الصادرة اليه ، والشىء الآخر لحرصه على جمع المال .

وعندما انفصلت الأندلس سنة ١٣٨ هـ عن الدولة العباسية ، لقيام الدولة الأموية بها ، أدرك أبو جعفر المنصور أنه لكى يتمكن من اخضاعها فانه يحتاج الى أسطول كبير وموارد بشرية هائلة وأموال كثيرة (لذا فضل أبو جعفر المنصور أن يلجأ الى المؤامرات الداخلية والخارجية لاسقاط الدولة الأموية بها)[٣٢] .

وفى سنة ١٣٨ هـ بنى أبو جعفر المنصور ما هدمه الروم ، ثم كان الفداء الذى جرى بين المنصور وصاحب الروم ، ولم يكن بعدها صائفة الى سنة ١٤٦ هـ[٣٣] .

وبهذا أوقف أبو جعفر المنصور العمليات العسكرية (الصوائف والشواتى) ضد الروم قرابة ثمان سنوات ، والذى ظهر لنا من حوادث المعارك : سواء كانت الحركات المعادية بالداخل والخارج أن الجيش

---

(٣٠) الطبرى : تاريخـــه ج ٧ ص ٤٣٥ .

(٣١) الطبرى : تاريخه ج ٧ ص ٤٣٥ .

(٣٢) عبد الجليل الراشد : العلاقات السياسية بين الدولة العباسية والأندلس ص ١١٨ .

(٣٣) الطبرى : تاريخه حوادث عام ١٣٨ هـ .

العباسى كان لا يقل بأى حال من الأحوال عن نصف مليون جنـــدى نظـــامى •

وفى سنة ١٥٥ هـ طلب صاحب الروم الصلح الى المنصور على أن تؤدى اليه الجزية[٣٤] • وقد وافق المنصور على الصلح مع الروم حتى يتفرغ لحل العديد من المشاكل الداخلية ولتحقيق مذهبه المـــالى فى الاقتصـــاد •

وبهذه الاجراءات والضوابط التى وضعها أبو جعفر المنصـــور فاضت خزائن الدولة العباسية بمئات الملايين من الدراهم التى كانت تنفق على رواتب الجند العباس ومنحهم النقدية ، وكذلك ما كان ينفق على محلات الصوائف والشواتى ضد الروم •

(ب) الاقتصـــاد فى مصروفات المشروعات الانشائية :

وكان المنصور خلال بناء مدينة بغداد والمدن المجاورة لها يباشر بنفسه جمع العمال ، وأصحاب الحرف ويحدد لهم أرزاقهم[٣٥] •

وقد عرف عن المنصور حزمه مع موظفيه ، وتفقده الدائم لأعمال الدواوين[٣٦] ، فيذكر ابن الأثير أنه بعد فراغ المنصور من بناء بغداد حاسب القواد ، فألزم كل بما بقى عنده فأخذه حتى أن خالد بن الصلت بقى معه عشر درهما فحبسه وأخذها منه[٣٧] •

ويذكر ابن كثير أيضا أنه أشرف بنفسه على بناء بغداد ، وحاسب

---

(٣٤) الطبرى : تاريخـــه جـ ٨ ص ٤٦ •

(٣٥) اليعقوبى : البلدان ص ٧ ط. ليدن ١٣٦٢ هـ / ١٨٩٢ م •

(٣٦) الجهشيارى : الوزراء والكتـــاب ص ١٣٩ ، ط. القـــاهرة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٨ م •

(٣٧) ابن الأثير : الكامل جـ ٥ ص ٢١ ، ط. بيروت ١٣٥٧ هـ / ١٩٦٧ م •

العمال أدق حساب ، فاستكثر على أحدهم مرة ما قدره خمسة دراهم ، فما زال به حتى أنقصه درهما[٣٨] ومن أجل ذلك سـمى المنصـور (أبا الدوانيق أو الدوانيقى)[٣٩] .

وبمناقشة هذه الفقرة مناقشة موضوعية نرى أن هذه الأخبار بها كثير من المزلات والمغالط ، لأننا إذا أحكمنا فيها أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال فى الاجتماع الانسانى نستطيع أن نقدم بعض الاستفسارات :

— كيف يقوم الخليفة بنفسه بالاشراف على بناء مدينة كبيرة كمدينة بغداد من اختيار للعمال والمهندسين ومحاسبتهم أدق حساب ، أليس لديه من كبار رجال الدولة وأصحاب الدواوين من يقوم بهـذا العمـل ؟

— كيف يقوم الخليفة العباسى بهذا العمل ، ومهام الخلافة كثيرة ولا يتسع وقته لمثل هذه الأعمال ؟

الروايات بهذه الكيفية تصور الخليفة العباسى وكأنه رئيس جهاز تنفيذى يتفرغ للاشراف على بناء مدينة ، بل مقاول (أنفار) يختار العمال ويحاسبهم أشد محاسبة .

فهذه الحكايات هى مظنة الكذب بعد ردها الى الأصول وعرضها على القواعد ، ولكننا نقول فى نهاية الفقـرة ربما أنه كان دقيقا فى محاسبة القائمين على بناء هذه المشروعات إذ تجمع المصـادر التاريخية على ذلك .

ومن الأمثلة التى تدل على مدى حرصه على جمع المال ، ما رواه

---

(٣٨) ابن كثير : البـداية والنهـاية ج ١ ص ٨٩ ، ط. بيروت ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

(٣٩) الطبرى : تاريخـه ج ٧ ص ٦٦٩ .

ابن الأثير أنه عمل للكوفة والبصرة خندقا وسورا ، وقرر أن يجمع نفقاتها من الأهلين ورغب ألا يفوته أحدا منهم ، فأمر أن يمنح كل فرد خمسة دراهم ، فتقدموا جميعا لأخذ هذه الدراهم ، وبذلك تمكن من حصر عددهم ، ثم أمر أن يجبى من كل واحد أربعين درهما(٤٠) فقال شاعرهم(٤١) :

يا لقومى ما لقينا　　من أمير المؤمنين
قسم الخمسة فينا　　وجبانا الأربعين

(جـ) الاقتصاد فى النفقات الاخرى :

ومن هذه الأمثلة التى رواها الجهشيارى .. أنه دخل شاعر على المهدى — وهو ولى العهد — فمدحه بأبيات ، فأمر له المهدى بعشرين ألف درهم ، فكتب صاحب البريد بذلك الى المنصور ، فكتب الى ابنه يلومه ويقول له : « إنما كان ينبغى لك أن تعطى الشاعر — بعد أن يقيم ببابك سنة — أربعة آلاف درهم ، وأمر بالبحث عن الشاعر ، فأمر أن يعطى أربعة آلاف درهم ، ويأخذ منه الباقى(٤٢) .

ومما يروى أنه رأى قنديلا معلقا مضاءا فى النهار فى سرداب بقصره معتم قليلا ، فأمر أن يطفأ ولا يوقد إلا فى وقت الحاجة من الليل وآخر النهار وقال لا وجه للتضييع فى شىء وإن قل(٤٣) .

كما كانت حياة المنصور بعيدة عن الترف ، وكان من خلقه الجد والصرامة والعزوف عن اللهو ، سمع جلبة بقصره ، فسأل عنها ، فأخبر أن خادما قد جلس بين الجوارى يضرب لهن بالطنبور وهن يضحكن ،

---

(٤٠) ابن الأثير : الكامل جـ ٥ ص ٣٨ .
(٤١) الطبرى : تاريخه جـ ٨ ص ٤٦ .
(٤٢) الجهشيارى : الوزراء والكتاب ص ٩٦ .
(٤٣) المرجع السابق ص ١٣٩ .

فقام حتى أشرف عليهن فتفرقوا ، وأمر أن يؤخذ الخادم ويكسر الطنبور على رأسه وأن يخرج من قصره ويباع[٤٤] .

وتدل الأخبار على أن المنصور كان مهتما كل الاهتمام بالحالة المعيشية للرعية ، فذكر الطبرى : أن المنصور كان شغله فى صدر نهاره بالأمر والنهى والولايات والعزل ، والنظر فى الخراج والنفقات ، وذكر أن المنصور فى حديث له عن أركان الملك الأربعة ، فبعد أن ذكر القاضى العادل وصاحب الشرطة قال (والثالث ... صاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية) .

وليس أدل على دقة اشراف المنصور واهتمامه بالناحية الاقتصادية أن ولاة البريد فى الآفاق كلها كانوا يكتبون الى المنصور أيام خلافته فى كل يوم بسعر القمح والحبوب والأدم ، وبسعر كل مأكول ، وبما يرد الى بيت المال ، فاذا رأى الأسعار على حالها أمسك ، وأن تغير شىء منها عن حاله كتب الى الوالى أو العامل هناك ، وسأل عن العلة التى نقلت ذلك عن سعره فاذا ورد الجواب بالعلة ، تلطف لذلك حتى يعود سعره على حاله[٤٥] .

ومن أقوال المنصور الذى تبين مذهبه المـالى قوله (لولا أن الأموال حصن السلطان ودعامة الدين والدنيا ، وعزهما وزنينتهما ما بت ليلة وأنا أحرز دينارا أو درهما ، ومن وصاياه لابنه المهدى .. وعف عن الفىء فليس بك اليه حاجة مع ما خلفته لك ، وإياك والآثرة والتبذير لأموال الرعية ، وأعد الأموال واخزنها ، كما أوصاه بقوله (وانظر هذه المدينة « بغداد » واياك أن تستبدل بها فانها بيتك وعزك ، وقد جمعت لك فيها من الأموال ، ما أن كسر عليك الخراج عشر سنين كان عندك كفاية لأرزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية ، ومصلحة الثغور

---

(٤٤) الطبرى : تاريخـه جـ ٨ ص ٦٣ .

(٤٥) السـابق : جـ ٨ ص ٩٦ .

فاحتفظ بها ، فانك لا تزال عزيزا ما دام بيت مالك عامرا(٤٦) .

ومبدأ المنصور فى جمع المال يقوم على (لا سلطان إلا برجال ، ولا رجال إلا بمال ، ولا مال الا بعمارة ، ولا عمارة الا بعدل وحسن سياسة)(٤٧) .

والمنصور كان يختلف من ناحية المال عن معاوية بن أبى سفيان — مؤسس الدولة الأموية ، فقد كان معاوية من أكرم الناس ، وأشدها تسخيرا للاموال العامة والخاصة وفى الأغراض السياسية ، أما هو فقد كان من أحرص الناس على الأموال العامة والخاصة ، وقد يؤثر التضحية بالدماء والكفايات فى سبيل أغراضه السياسية على التضحية بالأموال .

وقد كانت تركة المنصور التى خلفها على ما ذكر المسعودى : « ٨١٠ مليون درهم »(٤٨) .

وصفوة القول أن أبا جعفر المنصور قد عمل أن تبقى ميزانية الدولة العباسية متوازنة على الأقل فى بداية حكمه ثم لابد من وجود فائض متراكم لديها بعد ذلك وهو يمثل الايرادات العامة للدولة ونفقاتها لأن الحاجة كانت ماسة الى مناهضة الحركات الانفصالية حتى تغلق دائرة هذه الحركات المناهضة للحكومة وكذلك لتثبيت سلطان الدولة لأنه على حد قوله (لا سلطان إلا برجال ، ولا رجال الا بمال ، ولا مال الا بعمارة) .

* * *

---

(٤٦) السابق : جـ ٨ ص ٨٨ — ١١٠ .

(٤٧) اليعقوبى : عيون الأخبار ص ١٢ ط: القاهرة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

(٤٨) المسعودى : مروج الذهب جـ ٢ ص ١٧٥ .

ثانيا — النظـــام الادارى :

كان التنظيم الادارى فى الدولة العباسية امتدادا للتنظيم الادارى الأموى قبله ، غير أن طبيعة التطور من ناحيـــة ، وشخصية الخلفاء العباسيين وسلوكهم القيادى من ناحية أخرى تفرض نفسها على التغيير أو التبديل على نمط أو نظام معين .

لم يتفرغ أبو العباس السفاح (١٣٢ — ١٣٦ هـ) لوضع أساس ثابت للادارة لانصرافه انصرافا تاما الى توطيد دعائم الدولة وقتال الخارجين عليه ، ثم لقصر مدة خلافته ، لذا فان تنظيم الدولة العباسية السياسى والادارى قام به أبو جعفر المنصور ، يقول صاحب كتاب الفخرى (المنصور هو الذى أصل الدولة ، وضـبط المملكة ، ورتب القواعد ، وأقام الناموس ، واخترع أشياء ذا بال)[٤٩] .

والواقع أن أبا جعفر المنصور فى تأسيسه لـدولة بنى العباس كمعاوية بن أبى سفيان فى تأسيسه دولة بنى أمية ، مع اعتبار الفرق بين عصريهما ، والسر الأعظم فى نجاحهما أنهما مرنا بالادارة قبل أن توسد الخلافة اليهما[٥٠] .

وكان المنصور شديدا فى نظامه وترتيبه لا يصرف وقته إلا فيما ينفع الدولة فيذكر ابن الأثير « كان شغل المنصور فى صدر نهاره الأمر والنهى والولايات والعزل وشحن الثغور والأطراف ، وأمن السبل ، والنظر فى الخراج والنفقات ومصلحة معاش الرعية »[٥١] .

---

(٤٩) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٣٦ — ١٣٧

(٥٠) كرد على : الادارة الاسلامية فى عز العرب ص ١٢٣ .

(٥١) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ جـ ٥ ص ٤٧ .

ملامح النظام الادارى فى عهد أبى جعفر المنصور :

(أ) الادارة المركـزية :

ساد فى عهد أبى جعفر المنصور نظام الادارة المركزية ، فركز جميع سلطات الدولة فى يده ، فلم يكن للوزير من الأمر شىء حتى أنه فى سنيه الأخيرة استغنى عن وظيفة الوزير ، فقد خطب بمكة فقال : أيها الناس أنا سلطان الله فى أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده وتبصيره ، وخازنه على فيئه ، أعمل فيه بمشيئته ، وأقسمه بارادته وأعطيه باذنه ، قد جعلنى عليكم قفلا ، إن شاء أن يفتحنى لاعطائكم ، وقسم أرزاقكم فتحنى ، وإن شاء أن يقفلنى عليها أقفلنى[٥٢] .

فالمركزية تعنى تركيز السلطة الادارية بحيث تنحصر الوظيفة الادارية فى يد هيئة واحدة ، وهى الحكومة المركزية فى العاصـمة ، وتحتكر هذه الهيئة سلطة مباشرة الوظيفة الادارية دون مشاركة هيئات أخرى ، ولقد سمى هذا النظام بالمركزية نظرا لوجود مركز واحد يتمثل فى الحكومة ، يتولى جميع أوجه نشاط الدولة الادارى[٥٣] .

وفى رأينا أنه نظرا لارتباط الدولة فى تنظيمها الادارى بالظروف المالية ، فقد عمد أبو جعفر المنصور الى اتخاذ المركزية فى الادارة سبيلا لاعادة الاستقرار فى الدولة ولكى يتمكن من الهيمنة على كل مرافقها .

(ب) سـياسة المنصور فى اختيار الولاة ومراقبتهم :

ونظرا لوصول بنى العباس الى الحكم بالقوة ، واضطرار المنصور

---

(٥٢) الطبرى : تاريخـه ج ٨ ص ٨٩ .

(٥٣) د. وحيد رافت : القانون الادارى ص ٧٨٥ ، ط. الأنجلو ١٢٢٩ هـ / ١٩٣٨ م .

الى استعمال القوة والدهاء للتخلص من منافسيه ، فان المنصور كان يرغب فى الوالى القادر على قمـــع الفتن ، وتوطيد الأمن ، وضبط الأموال ، ودعم الحكم لبنى العباس أو كما يقول ابن تيمية (لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين قدموا فى ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد ، وكان من يطلب رئاسة نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاســـته)[٥٤] .

وبهذا أسقط المنصور القاعدة التى وضعها الاسلام فى اختيـــار الولاة ، والتى جاءت فى قوله تعالى « إن خير من استأجرت القوى الأمـــين »[*] .

جعل أساس اختيار الولاة لا القوة والكفاءة فحسب ، ولكن ضرورة أن يكون من شيعته المخلصين أو ممن تربطهم بالبيت العباسى روابط أسرية أو مادية أو منافع يتطلبها التطور الجديد للدولة ، أو من الذين يتميزون بالقسوة ، كما حد من السلطات المطلقة التى كان يتمتع بها الوالى فى عهد الدولة الأموية فأصبح اختصاص الولاة على الأقاليم ضيقا ، كما لم يعودوا ثابتين فى مراكزهم حتى أنه لم يظهر طوال مدة حكمه وآل من طراز عمرو بن العاص ، أو زياد بن أبيه أو عبيـــد الله ابن زياد .

وتعد هـــذه المعايير فى اختيار الولاة نوعا من أنواع الرقابة ، فهذا الاختيار بهذه الصورة الهدف منه إيجاد العنصر البشرى المناسب للقيام بالعمل المطلوب منه على خير وجه ، والقادر بطبيعته على تحقيق مشروعية تصرفـــاته .

هؤلاء الولاة كانوا مسئولين عن أعمالهم مباشرة تجاه الخليفـــة

---

(٥٤) ابن تيمية : السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية ص ١٢ ط. القاهرة ١٣٢١ هـ / ١٩٣٠ م .

(*) سورة القصـــص : آية ٢٦

المنصور ، الذى كان يراقبهم مراقبة شديدة ، وكان لا يخفى عليه شىء من أعمالهم ، ويرجع ذلك الى نظام البريد الدقيق ، والذى ينقل اليه ما يكتبه صاحب البريد فى الولايات عن خبر الولاة والولايات ، وكانت العناية الشديدة باختيار صاحب البريد لأنه كان يكتب بخبر القائمين بالعمل فى الولاية : القاضى وصاحب الشرطة وصاحب الخراج على الصحة .

ولم يشهد النظام الادارى فى عهد أبى جعفر المنصور إنشاء دواوين متخصصة فى القيام بمهمة الرقابة المالية ، فقد قسمت الامبراطورية العباسية الى خمس وثلاثين أو ست وثلاثين ولاية من أجل الأغراض المالية[٥٥] وكان لكل ديوان من الدواوين الرئيسية فى العاصمة بغداد ديوان مماثل له أو موظف يمثله فى كل ولاية من الولايات . ولكن تركزت فى ديوان واحد فى العاصمة مهام أكثر من ديوان واحد فى الولاية ومن المؤكد وجود الدواوين التالية فى الولايات والعاصمة[٥٦] :

١ — ديوان الخراج .

٢ — ديوان الرسائل .

٣ — ديوان الزمام .

٤ — ديوان البريد .

٥ — ديوان الضياع .

ويكشف الاطلاع على اختصاص هذه الدواوين واضطلاعها بمهام الرقابة الادارية أنه قد جاء على نحو متفاوت من حيث الاستمرارية ، أو من حيث طبيعة ومدى الاختصاصات الموكولة اليها فى مجال الادارة .

---

(٥٥) ابن خلدون : المقدمة ص ٣٢٣ .

(٥٦) الجهشيارى : الوزراء والكتاب ص ١٣٩ ، ١٨٠ ، ١٩٦ ، ٣١٤ ، ٣٣١ .

ويعد ديوان البريد[٥٧] من أهم وأبرز الدواوين المتخصصة التى اضطلعت بمهام الرقابة الادارية فى النظام الادارى الاسلامى .

وكان أبو جعفر المنصور يأمر بموافاته بالبريد مرتين فى كل يوم ليقف على كل ما يحدث فى أقاليم الدولة ، حيث كان يرى أن ديوان البريد هو أحد الأركان الأساسية للدولة[٥٨] .

وبذلك تيسر له الوقوف على كل ما يحدث فى أقطار الدولة الاسلامية والاشراف على معالجة المظاهر السلبية التى كانت تحدث فيها أولا بأول فكان يوقف القاضى عند حده إذا ظلم ، ويرجع أسعار السلع الى سيرتها الأولى اذا ما تبين له أنها قد زادت دون مبرر ، ويواجه ولاته وعماله بتقصيرهم ويحاسبهم على ذلك باللوم أو العزل حسبما يقتضى الحال .

وكان لديوان البريد عدة وسائل لجمع المعلومات فى المجالات المتعلقة باختصاصات الديوان فى الرقابة الادارية ، فكان صاحب البريد يعين فى كل اقليم من أقاليم الدولة ، وفى كل ديوان من الدواوين المركزية وفروعها فى الولايات الكبيرة عامل بريد يتولى الاشراف على أعمال الأقاليم أو الديوان المنوط به ، ومراقبة العاملين فيه من الولاة والعمال[٥٩] .

وكذلك قام ديوان البريد بجهد بارز فى اختيار الولاة ، حيث كان الخليفة يشيع بين الناس عن عزمه على اختيار شخص معين لاحدى الولايات فيتناقل الناس حسناته وسيئاته ، وكان أصحاب أخباره ينقلون إليه ما يقوله الناس فيولى من يمدحونه ويقضى من يذمونه[٦٠] .

---

(٥٧) الماوردى : الأحكام السلطانية — الفصل الرابع عشر .

(٥٨) الطبرى : تاريخه ج ٨ ص ٦٧ .

(٥٩) د. حسن ابراهيم : تاريخ الاسلام السياسى ج ٢ ص ٢٧٠ — ٢٧٢ .

(٦٠) د. عمر شريف : نظام الحكم والادارة فى الدولة الاسلامية ص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

وينبغى أن نشير إلى أن اختصاصات ديوان البريد وعمله المتعلقة بالرقابة الادارية تتشابه الى حد كبير مع اختصاصات وعمل أجهـزة الرقابة الادارية المخصصة فى الأنظمة الادارية المعاصرة(٦١) .

وللتعرف على أهم اختصاصات ديوان البريد والأخبار المتعلقة بالرقابة الادارية على نحو أكثر تفصيلا وتحديدا يرجع الى ما ذكره أبو الفرج قدامة بن جعفر — صاحب كتاب الخراج — حول واجبات صاحب البريد فى مجال الرقابة الادارية .

وبالرجوع الى كتب المسالك والممالك(٦٢) كانت الطرق الرئيسية للبريد فى عهد العباسيين هى ما يلى :

١ — من بغداد الى برقة .
٢ — من بغداد الى الشام .
٣ — من بغداد الى الصين .
٤ — من مـرو الى فرغانة .
٥ — من نيسابور الى شـيراز .
٦ — من بغداد الى مـكة .
٧ — من الفسطاط الى الأطلنطى .
٨ — الطريق الرومانى الممتد على الجانب الغربى من بلاد العرب الذى يمتد من دمشق الى صنعاء .

وكان الولاة ينفقون على الأمور المالية بشكل معقول وليس بافراط

---

(٦١) د. محمد طاهر عبد الوهاب . مجلة مكتب التربية العربى لدول الخليج بالسعودية ، عدد نوفمبر ١٩٨٤ ص ٣١٩ .

(٦٢) المقدسى : المسالك والممالك ، الاصطخرى : المسالك والممالك : وكتاب البلدان لليعقوبى .

حيث أنهم مفوضون للرقابة من قبل الخليفة(٦٣) .

وبجانب ذلك فقد كان الولاة يتحملون مسئوليات تسهم فى تهيئة الظروف لتيسير أمور الجهاد ، فكان عليه أن يكون مستعدا لتلبية طلبات الخلافة فى هذا المجال إضافة الى المجالات الاخرى ، ففى سنة ١٦٨ ه كان والى الجزيرة على بن سليمان قد وجه يزيد بن بدر بن البطال فى سرية الى الروم فغنموا وظفروا(٦٤) .

وفى نهاية هذه الفقرة ينبغى أن نبرز سمات الادارة فى عهـد أبى جعفر المنصور (١٣٨ ــ ١٥٨ ه) :

ــ أن تنظيم الدولة العباسية الاداى قام به أبو جعفر المنصور ، فالمنصور هو أصل الدولة ، وضبط الملكة ، ورتب القواعد وأقام الناموس واخترع أشياء ذا بال ، لأنه أدرك أن النظم المالية وحدها لا تكفى إلا بوجود نظام ادارى يعمل جنبا الى جنب مع النظام المالى .

ــ تحلى أبو جعفر المنصور بصفات الادارى الناجح ومنها :

(أ) أنه كان شديدا فى نظامه وترتيبه لا يصرف وقته إلا فيما ينفع الـــدولة .

(ب) أنه مر بالادارة قبل أن توسد اليه الخلافة فهو حنيك ، قاسى الشدائد وزاحم المشاه فى الأسواق ، وشاهدهم فى المواسم وغزاهم فى المغازى .

نستطيع أن نحدد ملامح السياسة الادارية فى عهد أبى جعفر المنصور فى العناصر التاليـــة :

---

(٦٣) الأزدى : تاريخ الموصل ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ط. القاهرة ١٣٨٧ ه / ١٩٦٧ م .

(٦٤) الطبرى : تاريخه ج ٨ ص ١٦٧ ، عيون الأخبار ج ٣ ص ١٠٣ ط. القاهرة ١٣٨٣ / ١٩٦٣ م .

— سار المنصور فى إدارة الدولة العباسية على نظام الادارة المركزية ، فركز جميع سلطات الدولة فى يده لكى يتمكن من الهيمنة على كل مرافقها .

— كانت سياسته فى اختيار الولاة تقوم على اختيار الوالى القادر على قمع الفتن ، وتوطيد الأمن ، وضبط الأموال ، ودعم الحكم لبنى العباس ، كما انتقى الهيئة التى ستتولى تنفيذ الادارة الجديدة ، فجعل أساس هذه الهيئة لا القوة فحسب ، ولكن ضرورة أن يكون رجالها من شيعته المخلصين ، أو ممن تربطهم بالبيت العباسى روابط أسرية أو مادية كما قيد سلطات الولاة .

— استخدم مبدأ العقاب أسلوبا من أساليب الادارة (فكان إذا عزل عاملا أخذ ماله وتركه فى بيت مال وسماه بيت المظالم)[٦٥] ، كما استخدم أسلوب الرقابة وهو أسلوب ناجح من أساليب الادارة ، فكان لا يخفى عليه شىء من أعمالهم ويرجع ذلك الى نظام البريد الدقيق .

— استخدم أسلوب الظن بعماله فمن وصاياه لابنه المهدى (واستعمل حسن الظن بربك ، وأسىء الظن بعمالك وكتابك)[٦٦] .

— أشرك معه فى الرأى من لهم باع فى مجال الادارة ، ومن الوصايا التى انتهجها أبو جعفر فى إدارة دولته ما كتبه اليه ابن المقفع فى رسالته (الصحابة) وقد أورد فى الرسالة ما يحتاجه الملك من الاصلاح ليسير على قواعد مضطردة سليمة من الشوائب[٦٧] .

---

(٦٥) ابن الأثير : الكامل جـ ٥ ص ٢٢٤ .

(٦٦) الطبرى : تاريخه جـ ٨ ص ١٠٦ .

(٦٧) تفاصيل رسالة الصحابة : محمد كرد على : رسائل البلغاء ص ١٢٠ — ١٣٠ .

الخاتمـــــة

من خلال دراستنا السابقة توصلنا الى عدة نتائج مؤداها :

١ — أن أبا جعفر المنصور ، رغم أنه ورث دولة منهارة بنيانها الاقتصادى ، إلا أنه أخذ يتوصل الى المال بكل طرق لمواجهة حالات العجز الخطيرة فى ميزانية الدولة ، والذى ورثته الدولة العباسية عن الدولة الأموية من جراء الفتن المتوالية والحروب التى ختم بها عهد هذه الدولة ، فاستن نظام المصادرات ، وتعديل السواد ، أى اعادة النظر فى مقادير الضرائب المربوطة على الكور (ستة وثلاثون كورة) ومنع تحويل الأراضى الخراجية الى أراضى عشرية •

٢ — بناء مدينة بغداد سنة ١٤٥ هـ ، والمدن المجاورة لها ، والتى أريد بها أن تكون مركزا تجاريا بين عاصمة الخلافة وأواسط آسيا ، وبلاد العرب والشام حتى وصفها اليعقوبى بقوله (كأنما سيقت اليها خيرات الأرض ، وجمعت فيها ذخـــائر الدنيا ، وتكاملت فيها بركات العـــالم)[١] •

٣ — العناية بالزراعة والتجارة والصناعة ، لأنه كلما كثر الانتاج زاد دخل الأفـــراد والجماعات والدولة ، لذا كانت عنايته بالدولة بهذه الأسس الانتاجية للدولة سياسة مالية مستنيرة •

٤ — وبالرغم من أنه قد تعددت المصروفات فى عهده سواء من الناحية الحضارية الانشاءات والمشروعات ، أو النواحى العسكرية ، إلا أن الطابع الذى كان يحكمها فى العموم ، هو مذهب المنصور المالى (حبه للاقتصاد) فى المصروفات أى أن الانفاق كله فى موضعه •

٥ — أن المنصور كان يقصد من وراء هذه السياسة الاقتصادية

---

(١) اليعقوبى : تاريخـــه ص ٢٣٤ ، ط• ليدن ١٣٠٣ هـ / ١٩٨٣ م •

تحقيق الرخاء للرعية بجانب تمكين الحكم لبنى العباس ، وليس هناك أدل من دقة إشراف المنصـور على أموال الدولة والرعية واهتمامه بالناحية الاقتصادية ، أن أنشأ ما نسميه الآن بجهاز (مراقبة الأسعار) لذا فقد تتابعت حالة الرخص والرخاء الى آخر عهد المنصور ، وروى الخطيب البغدادى ، عن رجل معاصر لعهد أبى جعفر قال : رأيت فى فى زمن أبى جعفر كبشا بدرهم وحملا بأربعة دوانق ، والتمر ستين رطلا بدرهم ، والزيت ستة عشر رطلا بدرهم ، والسمن ثمانية أرطال بدرهم ، والرجل يحمل فى السور (سور بغداد) كل يـوم بخمس* حبـات[١] .

فهذه الأسعار تبين الحالة التى تلت بناء بغـداد والاصلاحات الاقتصادية الأخرى بعد أن أشار الطبرى فى حوادث سنة ١٤١ هـ الى غلاء شديد بخراسان[٢] وربما كان هذا ناشئا عن اضطراب الأحـوال السياسية والاقتصادية بها لتعدد توارث الخرسائيين ، والاضطراب كما نعلم يؤثر حتما على الانتاج وسير التجارة .

ورخص الأسعار هو الذى دعا المزارعين الى أن يطالبوا أبا جعفر المنصور بنظام المقاسمة* ويعتبر تدخل الدولة فى الأسعار من الصور الرئيسية للسياسات الاقتصادية الحكيمة للدولة ، وذلك بهدف تحقيق قدر من الثبات لمستوى المعيشة للمواطنين فى الظروف الطارئة التى يميل فيها المستوى العام للأسعار للارتفاع .

٦ — وقد خلف المنصور كثيرا من الوصايا المالية والادارية ،

---

(١) البغدادى : تاريخ بغداد جـ ١ ص ٧٠

(*) الدرهم عشر حبات .

(٢) الطبرى : تاريخه جـ ٧ ص ٥٠٩

(*) المقاسمة : الثلث للدولة ، والثلثين للمزارعين .

والتى تشكل فى مجموعها نظرية اقتصادية متكاملة ، ونظرية أبى جعفر المنصور فى الاقتصاد تقوم على ما يلى : —

(أ) أن يعف الحاكم عن أموال الرعية ، وأن يكتفى بمخصصاته ، وأن لا يلجأ الى التبذير فى النفقات من أموال الرعية ، حتى يكون لديه الاحتياطى المدخر للنوائب ، لأن الدولة تكون عزيزة مرهوبة الجانب ما دام بيت المال عامرا •

(ب) أن الدولة لا يمكن لها أن تؤكد سلطانها إلا برجال ، ولا رجال إلا بمال ، ولا مال الا بعمارة ، ولا عمارة إلا بعدل وسياسة •

٧ — أدرك أبو جعفر المنصور أن النظام المالى لا يكتمل إلا بوجود نظام إدارى دقيق يكمله ، لذا فقد انتهج فى ادارة الدولة نظام الادارة المركزية واتبع سياسة فى اختيار الولاة تقوم على اختيار الوالى القادر على قمع الفتن ، وتوطيد الأمن ، وضبط الأموال •

— كان آية فى الاشراف عليهم ومتابعة أعمالهم من خلال نظام البريد الذى كان ينقل إليه خبر الولاة والولايات •

— ولو أن عهد أبى جعفر المنصور لم يشهد إنشاء دواوين متخصصة فى القيام بمهمة الرقابة المالية كالديوان الذى أنشأه المهدى (١٥٨ — ١٦٩ هـ) وهو ديوان الزمام ، الذى يتولى مراجعة أعمال الدواوين الاخرى منعا للتلاعب وحفظا للأموال العامة ، إلا أن وجود عامل بريد فى كل ديوان من الدواوين السابق ذكرها كان كافيا لتحقيق الرقابة الادارية والمالية بهذه الدواوين •

— تحققت عناصر الرقابة الادارية بالدولة لارتباطها بعناصر العملية الادارية التى تمارس الرقابة على كافة المستويات بالجهاز الادارى سواء كان داخل الولايات أو فى دواوين الدولة المركزية ، واكتملت عناصر الرقابة بوجود خليفة عباسى يتميز بالدقة والمحاسبة الشديدة •

ـ مع توافر موارد الدولة فى عهد أبى جعفر المنصور قد عم الرخاء ورخصت أسعار الحاجيات ، ويرجع الفضل فى ذلك الى ازدياد موارد الدولة واهتمامه الزائد بشئون البلاد الاقتصادية ، والعمل على تنمية مواردها والعناية بالزراعة والتجارة وغيرها من شئون الاقتصاد والمال ، كما تفعل الدولة فى العصر الحديث .

كشـــــاف

المصـــادر والمراجـــع التى اعتمد عليها البحث

أولا ـــ المصــــــادر :

١ ـــ ابن الأثير : عز الدين أبو الحسن على بن أبى الكرم الشيبانى :
الكامل فى التاريخ ، ط• بيروت ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م •

٢ ـــ ابن كثير أبو الفدا عماد الدين اسماعيل بن عمر القرشى :
البداية والنهـــاية ، ط• بيروت ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م •

٣ ـــ أبو الحسن على بن الحسين المسعودى :
مروج الذهب ، ط• القاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م •

٤ ـــ أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى :
الأحكام السلطانية ، ط• القاهرة ١٣٢٩ هـ / ١٩٠٩ م •

٥ ـــ أبو الفرج عبد الحى بن العمـــاد :
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ط• فلسطين ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٠ م •

٦ ـــ أبو الفضـــل الدمشـــقى :
الاشارات الى محاسن التجارة ، ط• القاهرة ١٣١٨ هـ / ١٨٩٨ م

٧ ـــ أبو القاسم عبد الله بن عبد الله خرداذبة :
المسالك والممالك ، ط• ليـــدن ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٦ م •

٨ ـــ أبو بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى :
تاريخ بغـــداد ، ط• القاهرة ١٣٤٩ هـ / ١٩٢٩ م •

٩ ـــ أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى :
تاريخ الطبرى ، ط• القاهرة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م •

١٠ ــــ أبو زكريا يزيد بن محمد بن اياس بن القاسم الأزدى :
تاريخ الموصــل ، ط٠ القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م ٠

١١ ــــ أبو عبد الله محمد بن عيدروس الجهشيارى :
الوزراء والكتاب ، ط٠ القاهرة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٨ م ٠

١٢ ــــ أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ :
التبصر بالتجارة ، ط٠ القاهرة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٥ م ٠

١٣ ــــ أبو عمر محمــد يوسف الكنــدى :
الولاة والكتاب والقضاة ، ط ٠ القاهرة ١٣٢٨ هـ / ١٩٠٨ م ٠

١٤ ــــ أبو يوســف يعقوب بن ابراهيم :
كتاب الخراج ، ط ٠ القاهرة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م ٠

١٥ ــــ أحمد بن يعقوب بن وهب اليعقوبى :
كتاب البــلدان ، ط٠ ليدن ١٣٦٢ هـ / ١٨٩٢ م ٠

١٦ ــــ محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى :
عيون الأخبــار ، ط٠ القاهرة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م ٠

١٧ ــــ محمد بن على بن طباطبا :
الفخرى فى الآداب السلطانية ، ط٠ القاهرة ١٣٤٣ هـ/١٩٢٣ م

ثانيا ــ المراجـــع :

حســن ابراهيم حســن :

١ ــ تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، ط٠ القاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م ٠

عبد الجليــل عبد الراضى الراشــد :

٢ ــ العلاقات السياسية فى الدولة العباسية والأندلس ، ط ٠ القاهرة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ٠

محمـــد الخضـــرى :

٣ ـــ تاريخ الأمم الاسلامية ، ط• القاهرة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م •

محمـــد كـــرد عـــلى :

٤ ـــ الادارة العربية فى عز العرب ، ط• القاهرة •

٥ ـــ رسائل البلغاء ، ط• القاهرة ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م •

٦ ـــ الاسلام والحضارة الاسلامية ، ط• القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٨ م •